

العامل المعنوي " القصد إليه"

دراسة نحوية تحليلية

إعداد

د/ سعيدة محمد محمد صبح

أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالإسكندرية – جامعة الأزهر

**العامل المعنوي " القصد إليه" دراسة نحوية تحليلية**

**سعيدة محمد محمد صبح**

**قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.**

**البريد الإلكتروني :** [**saidasobh.18@azhar.edu.eg**](mailto:saidasobh.18@azhar.edu.eg)

**الملخص:**

تناولت في هذا البحث عامل "القصد إليه"، فهو من العوامل المعنوية التي لم تنل اهتمام النحاة، فعزمت على بحثه في عدة صفحات مركزة تسلط الضوء على هذا العامل من خلال بعض المواضع.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسما على النحو التالي:

**مقدمة**: وضحت فيها سبب اختياري للموضوع وثلاثة مباحث:

**المبحث الأول**: العامل في باب الاشتغال.

**المبحث الثاني**: العامل في بابي الاختصاص، والتحذير والإغراء.

**المبحث الثالث**: العامل في باب النداء.

* **الخاتمة** . ومن أهم النتائج :
* أن تقدير عامل في باب الاشتغال مفسد للمعنى، لأن الجملة تتمزق به وتنحل.
* أن الاشتغال والنداء والاختصاص والتحذير والإغراء...الخ كلها أساليب خاصة تؤدي غرضًا معينًا، ولا يحتاج الاسم فيها لناصب، أو على الأقل لا يلزم فيها تقدير عامل لفظي، لأنه إذا ظهر يكون فيه تكرار.
* لو نظر النحاة لأسلوب التحذير والإغراء خارج نطاق الإسناد مع مراعاة الأسلوب والدلالة لما لجئوا لعامل لفظي مقدر، فمعنى الإلزام المقصود من "التحذير والإغراء" يقتضي عبارة موجزة تفي بغرض المتكلم، فيكتفى بذكر ما يراد التحذير منه، فلا يذكر معه فعل، والأمر يعود إلى القصد إليه والمعنى والمقام.
* الأولى في المنادى أنه ليس أثرًا لتسليط عامل لفظي عليه، وإنما الأولى نصبه بعامل معنوي "القصد إليه" لأن مثل هذه الأسماء لا تحتاج للإخبار عن فاعلها ولا إلى فعل، بل تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق.
* في القول بالعامل المعنوي "القصد إليه" حفاظ على الأسلوب وبعد عن التأويل الذي هو خلاف الأصل، وفيه الأخذ بظاهر النص الذي هو الأصل.

**الكلمات المفتاحية :** العامل المعنوي ، القصد إليه ، الاشتغال ، الاختصاص ، التحذير والإغراء ، النداء .

**Moral factor ", Intended for an analytical grammatical study**

**Said Mohamed Mohamed Sobh**

**Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.**

**‏E-mail:** [**saidasobh.18@azhar.edu.eg**](mailto:saidasobh.18@azhar.edu.eg)

**Abstract:**

In this research I addressed the factor of intent, which is a moral factor that has not diminished the interest of the grammatists, and I intended to examine it in several focused pages that highlight this factor through some Places

The nature of the research required that it be divided as follows:

An introduction explaining why I chose the subject and three detectives:

The first section: Factor in syntactic regimen.

The second section: Factor in the specialty regimen, warning and temptation.

because if it appears to be a repetition. If the grammatists consider the method of warning and temptation outside the scope of attribution, taking into account the method and meaning of what they make a valued verbal factor, the meaning of the intended obligation of warning and temptation "requires a brief phrase that satisfies the purpose of the speaker, and merely mentions what is intended to be warned. No verb would be mentioned, as it is linked to the purpose, meaning, and maqam.

The proper is that it is not the effect of a verbal factor shedding on him, but the proper is his moral treatment "intended because such nouns do not need to be told about their subjects or verbs, they need to be mentioned in particular at all. referring to the moral factor is intended to preserve the method and after the interpretation that is contrary to the original, in which the manifestation of the text that is the original is introduced.

**Keywords:** Moral Factor, Intent, Syntactic Regimen, Competence, Warning, And Appeal.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل، ونصّبه علمًا لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام...**وبعد**،

فقد احتلت فكرة العامل النحوي مكانة كبيرة عند النحاة فقد استرعى اهتمامهم وتعددت فيه مباحثهم

وللعامل في النحو أهمية كبرى، لأن معظم علل النحاة وقواعدهم مبنية على فكرة العامل؛ فالإعراب مرتبط ارتباطًا مباشرًا بنظرية العامل، والحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون أثرًا للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، ويظهر أثر العامل في كل باب من أبواب النحو.

وهناك عوامل لفظية وعوامل معنوية، وقد نالت العوامل اللفظية جُلّ اهتمام النحويين.

وأما العوامل المعنوية فلم يتوسع النحاة فيها هذا التوسع ولم تنل هذا الاهتمام، ومع ذلك فمنهم من رجح كفتها منتصفا لها وموسعًا لها المجال فهذا ابن جني عندما تحدث عن مقاييس العربية حكم على القياس المعنوي بأنه الأقوى، قائلًا: "وهي ضربان، أحدهما: معنوي، والآخر: لفظي، وهذان الضربان وإن عمَّا وفَشَوَا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي...وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ مررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم...واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم لفظي، فاعرف ذلك"([[1]](#footnote-2)).

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي وردت في العوامل إلا أن الأمر في تقديري لا يزال فيه سعة للدراسة والبحث وقد استرعى انتباهي في هذه العوامل عامل "القصد إليه"، فهو من العوامل المعنوية التي لم تنل اهتمام النحاة، فكل ما قاله عنه المتأخرون ما ورد عن السيوطي من قوله: "أنه لم يعهد في عوامل النصب"([[2]](#footnote-3)). فعزمت على بحثه في عدة صفحات مركزة تسلط الضوء على هذا العامل من خلال بعض المواضع.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسما على النحو التالي:

**مقدمة:** وضحت فيها سبب اختياري للموضوع

**ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول:** العامل في باب الاشتغال.

**المبحث الثاني:** العامل في بابي الاختصاص، والتحذير والإغراء.

**المبحث الثالث:** العامل في باب النداء.

ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

**المبحث الأول:**

**العامل في باب "الاشتغال"**

**ذهب البصريون** إلى أن العامل في الاسم المشغول عنه في نحو "زيدًا ضربته" فعل مقدر يفسره الفعل الذي بعده، والتقدير: "ضربت زيدًا ضربته"، واحتجوا: بأن هذا الاسم منصوب، ولا يجوز أن يكون ناصبه الفعل الظاهر لاشتغاله بالضمير، لذا وجب أن يكون عاملًا مقدرًا من جنس الفعل الظاهر حتى لا يبقى المعمول بلا عامل.

**وذهب الكوفيون** إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده...الخ. هذا الخلاف المشهور ([[3]](#footnote-4)).

فالنحاة القدامى اعتمدوا في معرفة ناصب الاسم المشغول عنه على نظرية العامل، والخلاف كان في تحديد العامل، ولم نجد من يخالف هذا الأصل من النحاة السابقين، وإنما ظهر الخلاف عند النحاة المتأخرين، فذهب ابن الطراوة إلى أن عامل النصب في الاسم المشغول عنه عامل معنوي وهو "القصد إليه".

فعدَّ السهيلي مما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: "زيدًا ضربته"، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الحسين([[4]](#footnote-5)).

وهناك من أيد مذهب الكوفيين كـ مهدي المخزومي حيث قال: "وإذا أنعمت النظر في هذه الأقسام، وفيما بنوا عليها من أحكام رأيت أن تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها لفقه اللغة، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية، التي تفرضها ظروف لغوية خاصة.

أما القسم الأول، وهو ما يجب فيه النصب بفعل مقدر لا يجوز إظهاره لأنه مفسر بالفعل الظاهر فمتهافت، وكان من حق الاسم المنصوب أن يكون مفعولًا للفعل المنطوق به، لا لفعل مقدر، لأن زيدًا في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد إلا حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به إلى التقديم، وكلما اهتم العرب بكلمة قدموها، وكان سيبويه وهو في معرض الحديث عن الفاعل والمفعول يقول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"، والأمثلة كثيرة، والأسلوب معروف، وأصل الكلام هو: إن رأيت زيدًا فأكرمه، فإذا حظي بشيء من الاهتمام قُدم، فقيل: إن زيدًا رأيته فأكرمه، وإذا احتاج الكلام إلى شيء من التأكيد على أن الاسم المتقدم هو المفعول اتصل ضميره بالفعل، ليشير إليه، ويكسبه شيئًا من التخصيص، فإعراب "زيدًا" في المثال لم يتغير، فهو مفعول للفعل المنطوق به نفسه لا لفعل مقدر مفسر بالفعل الظاهر.

يؤيدنا في هذا ما كان الكوفيون يرونه من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره...الخ([[5]](#footnote-6)).

وذهب الدكتور/ فاضل السامرائي إلى أنه أسلوب خاص يؤدي غرضًا معينًا، ولا يحتاج الاسم لناصب، فنص على: "أن هذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب، لأن كل منصوب لا بد له من ناصب عند النحاة، ولما لم يجدوا ناصبًا للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.

وأن التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة، فإن الجملة تتمزق وتنحل بتقديرنا "أكرمت خالدًا أكرمته" و "سررت خالدًا أحببت رجلًا يحبه"، وبنحو ذلك من هذه التقديرات.

وما ذهب إليه الفراء مقبول في نحو "خالدًا أكرمته" غير مقبول في نحو "خالدًا سلمت عليه" و "محمدًا خطت قميصًا له"، وكذلك ما ذهب إليه الكسائي.

فتقدير الجمهور متمش مع الصنعة الإعرابية إلا أنه مفسد للمعنى، مفسد للجملة.

وما ذهب إليه الكسائي والفراء مفسد للصنعة الإعرابية، ولا يستقيم في كثير من التعبيرات.

وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنما هو اسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة.

ومما يدل على ذلك قولهم "محمدًا سلمت عليه" و "خالدًا أكرمت أخاه" و "سعيدًا انطلقت مع أخيه".

فأي اشتغال في هذا الأمر؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم فإن الفعل قد يكون لازمًا كما نرى.

وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلًا، وإذا كان نرغب في الإبقاء على اصطلاح الاشتغال والمشغول عنه فإنا نقصد به معنى آخر سنذكره، لا ما ذكره القوم.

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولًا عنه منصوبًا، ولا داعي لأن نذكر له ناصبًا لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فإنه يمكن أن يقال إن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدا مرفوع، والمشغول عنه منصوب، وهكذا، ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا، وإذا كان لا بد من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه"([[6]](#footnote-7)).

وأرى أنه لا مانع مما دعا إليه ابن الطراوة من أن العامل هو "القصد إليه"، لأن الاسم إذا قدم كان الغرض منه الاهتمام والتخصيص، وهو المقصود من الكلام.

مع ما في ذلك من مراعاة للمعنى والأسلوب وما يرمي إليه الكلام من دلالة خاصة، وذلك بدلًا من القول بإلغاء العامل كما ذهب إلى ذلك ابن مضاء ومن تبعه، وما يترتب على ذلك من القول بإلغاء باب الاشتغال كلية([[7]](#footnote-8)).

هذا..إضافة إلى أنه إذا ظهر هذا المقدّر يكون فيه تكرار لا فائدة منه، بل إنه مفسد للمعنى، ويخرج النص عن سلالته وعن المقصود منه، وهو الاهتمام والتخصيص، فالأولى النظر إلى النص على أنه كامل لا يحتاج إلى تقدير، فإذا كان هناك خلل في المعنى لجأننا إلى التقدير فيما يتعلق بالقواعد النحوية، فالهدف الأساسي من وضعها هو خدمة النصوص لا طي أعناق النصوص لكي تنقاد لها.

**المبحث الثاني:**

**العامل في بابي "الاختصاص و"التحذير والإغراء"**

**أولًا: أسلوب الاختصاص**

إذا كان الاسم المنصوب على الاختصاص "أيُّها" و "أيَّتها" استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء على رأي الجمهور.

فيضمان لفظًا وينصبان محلًا، ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبًا، ويوصفان لزومًا باسم لازم الرفع مراعاة للفظيهما، محلى بـ "ال" الجنسية، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

فـ "أيُّها" و "أيَّتُها" في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره "أخص".

وذهب الأخفش إلى أن كلًا من "أيُّها" و "أيَّتُها" منادى، قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه. كقول عمر -رضي الله عنه: "كل الناس أفقه منك يا عمر".

أما إذا كان المنصوب على الاختصاص غير "أيُّها" و "أيَّتُها" نصب لفظًا نحو: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، والتقدير: أخص العرب([[8]](#footnote-9)).

وأيّا كان الأمر فما دعا النحاة إلى تقدير فعل هو البحث عن عامل للنصب، لأن كل أثر لا بد له من مؤثر عندهم، دون مراعاة للصيغة والأسلوب والدلالة.

وإذا نظرنا مدققين لأسلوب الاختصاص، نجد أن معناه في حال الرفع الإخبار، وهو تام المعنى ويحسن السكوت عليه، لأنه خبر عن الضمير السابق.

أما إذا تغير غرض المتكلم من الكلام بأن أراد الفخر أو الترحم   
أو الهجاء...الخ([[9]](#footnote-10)) فإنه يغير الضمة إلى فتحة، فلم يصبح الاسم الذي يلي الضمير مسندًا إليه، بل أصبح يدل على الفخر أو غيره بهذه الصيغة، ولم تعد الجملة تامة بالاسم المنصوب، بل تمامها بما بعد الاسم المنصوب.

فالحركة الإعرابية لها دور بارز في جملة الاختصاص، وقد تنبه فريق من النحاة القدامي إلى أهميتها، يقول الزجاجي: "...لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول، والملك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني"([[10]](#footnote-11)).

فتغير الحركة وحدها كافٍ لتغير المعنى من خبر لإنشاء، وذهب البعض إلى أننا لسنا بحاجة في مثل هذه الأساليب إلى القول بعامل مضمر للاسم المنصوب على الاختصاص.

يقول خليل عمايرة: "فلم يكن النحاة على حق حينما بحثوا بعد ذلك عن علل لهذه الحركات، لأنها فونيمات أو إشارات إعرابية تدل على الفاعلية أو المفعولية...ولها أثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من المعنى"([[11]](#footnote-12)).

فلا بد من مراعاة المبنى والمعنى معًا، فمواقع الكلمات بين ألفاظ التركيب بصورة خاصة تجعل من أسلوب الاختصاص بابًا منفردًا.

ولو ظهر هذا العامل المقدر "أخص" لتحول الأمر من إرادة الفخر إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب.

**ونص الدكتور تمام حسان** على أن المخالفة هي السبب في النصب قائلًا: "ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا لا نحسّ ارتياحًا إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص، إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولًا لفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني", ومع أن تقدير "أخص" منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان "التخصيص", إلّا أنني أحسّ عزوفًا تامًّا عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، والذي يبدو لي هنا أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا, وانظر إلى الجملة الآتية:

**نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.**

**نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.**

فـ "العربُ" في الجملة الأولى خبر، وما بعده مستأنف، و "العربَ" في الجملة الثانية مختص، وما بعده خبر. ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما، ولكن إرادة "المخالفة" بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص"([[12]](#footnote-13)).

فما المانع من نصبه بالاختصاص أو المخالفة أو القصد إليه هربًا من القول بالتقدير الذي هو خلاف الأصل، والذي أصبح غاية عند النحاة لا لشيء سوى الحرص على سلامة قواعدهم دون مراعاة للمعنى  
 أو الأسلوب.

فدعوة ابن الطراوة لهذا العامل المعنوي "القصد إليه" فيها حفاظ على الأسلوب والصيغة والمعنى المراد وبعد عن التأويل الذي هو خلاف الأصل.

\* \* \*

**ثانيًا: أسلوب التحذير والإغراء**

التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه.

والإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

ويرى النحاة أن الاسم في التحذير مفعول به بفعل محذوف يتحدد حكم حذفه بحسب نوع التحذير، فإذا كان بلفظ "إيّا" فحذف العامل واجب، وكذلك إذا كان بغير "إيا" وكان هناك عطف أو تكرار.

والإغراء حكمه حكم التحذير بغير "إيّا".

**ويعلل سيبويه** إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير بأنهم: "إنما حذفوا الفعل فى هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها فى كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلًا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: "إياك"، ولم يكن مثل: "إياك" لو أفردته، لأنه لم يكثر فى كلامهم كثرة "إياك"، فشبهت بـ "إياك" حيث طال الكلام، وكان كثيرا فى الكلام، فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزًا ...ومما جعل بدلًا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربًا ضربًا، فإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة "افعل"، ودخول "الزم"  
 و "عليك" على "افعل" محال"([[13]](#footnote-14)).

فهو يصرح بأن ظهور هذا العامل أمر محال، ويعلل ذلك بكثرة الاستعمال واستحالة دخول فعل أمر على فعل أمر آخر.

**وذكر ابن يعيش** أن حذف الناصب في هذا الباب لدلالة الحال عليه، وكثر ذلك محذوفًا حتى لزم الحذف، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة([[14]](#footnote-15)).

فخرجت الجملة بهذا التقدير عن حقيقة المعنى الذي يريده المتكلم من إنشاء التحذير أو الإغراء.

ولو نظر النحاة للجملة خارج نطاق الإسناد مع مراعاة الأسلوب والدلالة لما لجئوا إلى التقدير.

**يقول أبو حيان**: "كلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"([[15]](#footnote-16)).

هذا بالإضافة إلى أن معنى الإلزام المقصود من الجملة يقتضي عبارة موجزة تفي بغرض المتكلم.

**قال الرضي:** "وإنما وجب الحذف في الأول والثاني لأن القصد أن يفرغ المتكلم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا تستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهقه"([[16]](#footnote-17)).

فالقواعد ينبغي أن تراعي المبنى والمعنى، والمعنى في هذا الباب يتناقض مع القول بوجود عامل.

ومن شواهد التحذير في القرآن قوله تعالى: ﭽ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ ([[17]](#footnote-18)).

وقد قدر المفسرون عاملًا كما فعل النحاة([[18]](#footnote-19)).

ولكن الواقع أن للتحذير تركيبًا خاصًا به يختلف عن غيره، وقد التفت إلى ذلك الرازي حين قال: "فاقتصر على أن قال لهم ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ لأن هذه الإشارة كافية"([[19]](#footnote-20)).

فلعله يقصد أن ترتيب الجملة على نسق معين، مع دلالة الحركة الإعرابية "الفتحة"، وتوجه قصد المتكلم إلى لفظ التحذير، كل ذلك كاف لإفادة معنى التحذير.

فالأسماء في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير، والتحذير أسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب، ويكتفى فيه بذكر ما يراد إلى التحذير منه والقصد إليه، فلا يذكر معه فعل.

فالفعل في مثل هذا متروك إظهاره لا يذكر بحال، ولو ذكر قيل مثلًا في قولنا محذرين "السيارة": احذر السيارة لخرج الكلام من أسلوب التحذير إلى أسلوب من الطلب يختلف عنه([[20]](#footnote-21)).

والإغراء في جميع صوره كالتحذير.

**ولفاضل السامرائي** تحليل رائع في هذا الموضع يوضح فيه أن الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام، فقال: "وفي هذه المسألة بحث، فإنه عند جمهور النحاة أن حذف الفعل واجب في نحو "إياك من المراء" و "إياك من الكذب"، وفي نحو "الكذب والخيانة"، ولكن ألا يصح أن نقول: "احذرك من المراء"، و "احذر الكذب والخيانة"؟

وألا يصح أن نقول: "احذرك من هذا الأمر" و "أحذرك العقوق والظلم"؟

إن هذه التعبيرات صحيحة بلا شك، وإذا حذفنا الفعل من هذه الجمل كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة، فمثلًا قولنا "احذرك من المراء" إذا حذفنا الفعل منه، كان "إياك من المراء" و "أحذرك من هذا الأمر" إذا حذفنا الفعل منه كان "إياك من هذا الأمر"، ... فإذا كانت هذه الجمل مع ذكر الفعل صحيحة، فلماذا يقول النحاة إن الحذف واجب؟

قال تعالى: ﭼ([[21]](#footnote-22)) ، فذكر فعل التحذير "يعظ"، ولو حذفه لكان القول "إياكم ان تعوداو لمثله ابدا"، وقال ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭼ([[22]](#footnote-23))، فذكر فعل التحذير، ولو حذفه لقال: "إياك أن تكون من الجاهلين"، وقال:  
ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ([[23]](#footnote-24)) ، ولو حذفه لقال: "الله والأرحام"، وقال: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ([[24]](#footnote-25)) ، ولو حذف لقال "الله والرسول"...الخ

فهذه كلها من أساليب التحذير والإغراء الواجبة حذف الفعل عند النحاة، وقد ذكر الفعل معها، فكيف نفسر قول النحاة بوجوب الحذف، مع أن الذكر وارد في القرآن الكريم وغيره؟

والجواب أن "إيا" في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير، والتبعيد عن الشيء... وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه، وتسد مسده.

ولكن لو أظهرته لتغير المعنى ولأصبح التحذير بالفعل المذكور   
لا بـ "إياك".

فأنت لا تذكر الفعل إذا كانت "إيا" تقوم مقام فعل التحذير، ولو ذكرت الفعل كانت ضمير نصب غير مكنى به عن التحذير.

ثم إن التحذير بـ "إياك" هو منع عام يصيغة التبعيد المطلق، في حين أن التحذير بالفعل مقيد بمعنى ذلك الفعل، فقولك: "احذر" مقيد بمعنى فعل التحذير، و "أعظك" مراد منه معنى الوعظ، و "أنهاك" مراد به معنى النهي...وهكذا.

ويبدو أن الأمر فيه تفصيل، وهو أنه ليس كل مكرر واجب الحذف، ولا كل مفرد جائز الحذف، وإنما الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام، فإذا كان ذكر اللفظ من المحذور والمحذور منه نائبًا عن فعل التحذير مفهومًا منه التحذير بما يرى من الحال، وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله ولا يذكر، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير كما في "إيا" سواء كان مكررًا أم غير مكرر، وإلا جاز ذكره"([[25]](#footnote-26)).

**المبحث الثالث:**

**العامل في باب "النداء"**

يعد أسلوب النداء من أساليب الإنشاء التي استخدمها العرب في كلامهم لإفادة الدعاء أو الطلب، وقد صنف النحاة أسلوب النداء ضمن المنصوبات، وحمله بعض النحويين على المفعول به المنصوب بفعل مضمر وجوبًا تقديره: "أدعو" أو "أنادي".

وقد اختلف النحاة قديمًا وحديثًا في أصل أسلوب النداء والعامل فيه، فذهب جمهور النحويين إلى أن النداء أصله مفعول به لفعل مضمر وجوبًا تقديره: "أدعو أو أنادي"، وحذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه([[26]](#footnote-27)).

**قال سيبويه:** "ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله...حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام، وصار "يا" بدلًا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلًا منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده"([[27]](#footnote-28)).

وهذا الرأي مردود عليه بعدة وجوه، هي:

1. أن "أنادي" إخبار عن النداء، والإخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه، فوجب أن يكون قولنا: "أنادي زيدًا" مغاير لقولنا: "يا زيد"
2. أن قولنا: "أنادي زيدًا" يحتمل التصديق والتكذيب، وقولنا: "يا زيد"   
   لا يحتملهما.
3. أن قولنا: "يا زيد" ليس خطابًا إلا مع المنادى، في حين أن قولنا "أنادي زيدًا" غير مختص بالمنادى.
4. أن قولنا: "يا زيد" يدل على حصول النداء في الحال، في حين لا يدل "أنادي زيدًا" على اختصاصه بالحال.

**قال ابن جني:** "فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء، ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيدًا أو أنادي زيدًا لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب"([[28]](#footnote-29)).

ويرى ابن جني أن حرف النداء "يا" هو عامل النصب في المنادى، فقال: "وذلك أن "يا" نفسها هي العامل الواقع على "زيد", وحالها في ذلك حال "أدعو" و"أنادي" في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول...ألا ترى أنك إنما تذكر بعد "يا" اسمًا واحدًا، كما تذكره بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد، كـ "ضربت زيدًا", و "لقيت قاسمًا", وليس كذلك حرف الاستفهام، وحرف النفي، وإنما تدخلهما على الجمل المستقلة فتقول: ما قام زيد، وهل قام أخوك؟ فلما قويت "يا " في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل([[29]](#footnote-30)).

فهذا الرأي يخلصنا من التقدير الذي هو خلاف الأصل، وكذلك يخلصنا من تحويل أسلوب النداء من إنشاء إلى خبر.

**وأما رد جمهور البصريين** لهذا القول بجواز حذف حرف النداء وقولهم: "إن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف"([[30]](#footnote-31))، فهذا مبني على مذهبهم من أن "يا" عوض عن "أدعو".

وقيل: إن "يا" ليس بحرف، وإنما هو اسم فعل، وعليه تكون هي العاملة في المنادى، فهي اسم فعل مضارع بمعنى "أدعو".

ورد هذا القول: بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، كما أن الضمير في أسماء الأفعال لا يكون لغائب، لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم، ولو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة([[31]](#footnote-32)).

ونقل عن بعض النحاة القول بأن العامل هو أداة النداء لأنها فعل.

ورد هذا القول: بأنه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر العوامل([[32]](#footnote-33)).

والأقوال السابقة كلها مبنية على أنه لا بد من أن يكون المنادى نتيجة لتسليط عامل لفظي عليه ولو كان مضمرًا.

وهناك أقوال أخرى لا تتمسك بذلك، كقول أبي القاسم السهيلي إن المنادى ليس أثرًا لتسليط عامل لفظي عليه، وإنما هو منصوب بعامل معنوي هو عامل "القصد إليه"، لأن مثل هذه الأسماء لاتحتاج إلى الإخبار عن فاعلها "المسند إليه" ولا إلى الفعل " المسند " بل تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق([[33]](#footnote-34)).

ولم يناقش المتأخرون هذا العامل، وكل ما قالوه "إنه لم يعهد في عوامل النصب"([[34]](#footnote-35)).

وأرى أنه لا بد من النظر في مثل هذه الأقوال ودراستها لأنها تغنينا عن التأويل.

وفي هذا الموضع وغيره نجد ابن مضاء يرفض تقدير محذوف،   
ولا سيما الواجب منه، لأنه يرفض أن تطغى نظرية العامل على المعنى المراد من النص، **فقال في هذا الموضع**: "فهو مضمر إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: "يا عبد الله"...و"عبد الله" عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره "أدعو أو أنادي"، وهذا إذا أُظهر تغير المعنى وصار النداء خبرًا"([[35]](#footnote-36)).

وأيًّا كان الأمر فما الذي يدعونا إلى التقدير وهو خلاف الأصل، وليس ذلك فقط، بل إنه يخرج أسلوب النداء من حيز الإنشاء إلى حيز الخبر.

فما المانع من القول الثاني وهو أن "يا" هي العاملة، أو أن العامل معنوي وهو "القصد إليه" كما قال السهيلي.

أو ما المانع من اعتبار النداء أسلوبًا خاصًا لا يخضع للجملة الاسمية ولا الفعلية، وأن نعتبره جملة غير إسنادية، أو مركبًا لفظيًا بمنزلة أسماء الأصوات مستقلاً بتمام الفائدة. كما ذهب إلى ذلك بعض علماء العصر الحديث([[36]](#footnote-37)).

فكل ما أريده هو محاولة الإبقاء على المعنى المراد من أسلوب النداء وهو الإنشاء، لأن المقصود من النداء تنبيه المخاطب لأمر ما.

وفي تقدير فعل هنا تشويه للأسلوب وخروج عن مقاصد المتكلمين.

ولا داعي لأن تُخرّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط المعهود من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط([[37]](#footnote-38)).

يقول الدكتور مهدي المخزومي ردًا على القول بأن هناك فعلًا مقدرًا وسعيًا منه إلى الحفاظ على الغرض من هذا الأسلوب، حيث ذهب إلى أن "يا" لمجرد التنبيه: (ولكن النحاة كانوا سادرين في تطبيق فكرة العامل على كل ما يقع في أيديهم من مسائل، وكانوا مشغوفين بهذا شغفًا أبعدهم عن أن يحسوا بالدلالات المختلفة لهذا الأسلوب أو ذاك، وإلا فكيف يتصورون أن "يا" نابت مناب "أدعو"! ولنفترض أننا أبطلنا هذه النيابة، وأعدنا المنوب عنه إلى الكلام، فقلنا بدلًا من "يا عبد الله" مثلًا: أدعو عبد الله، ألسنا نحس بأن هذا الكلام عاد ولا أثر فيه لتنبيه أو نداء. أو لم يعد الكلام خبرًا بعد أن كان إنشاء؟) ([[38]](#footnote-39)).

فيكفي أن النداء من الأساليب الإنشائية، ويصير مع الإضمار أسلوبًا خبريًا.

وفي العامل المعنوي "القصد إليه" حفاظ على الأسلوب وبعد عن التأويل وغيره مما وجه لباقي الآراء، وفيه الأخذ بظاهر النص وهو الأصل.

**الخاتمة**

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...وبعد

**فمن أهم نتائج البحث ما يلي:**

* نالت العوامل اللفظية جُل اهتمام النحويين، وأما العوامل المعنوية فلم يتوسع فيها النحاة، ولم تنل الاهتمام نفسه مع قوتها.
* أن عامل "القصد إليه" لم يأخذ حقه من المناقشة عند المتأخرين، بل كل ما قالوه عنه كما ذكر السيوطي "أنه لم يعهد في عوامل النصب".
* أن تقدير عامل في باب الاشتغال مفسد للمعنى، لأن الجملة تتمزق به وتنحل.
* أن الاشتغال والنداء والاختصاص والتحذير والإغراء...الخ كلها أساليب خاصة تؤدي غرضًا معينًا، ولا يحتاج الاسم فيها لناصب، أو على الأقل لا يلزم فيها تقدير عامل لفظي، لأنه إذا ظهر يكون فيه تكرار.
* لو نظر النحاة لأسلوب التحذير والإغراء خارج نطاق الإسناد مع مراعاة الأسلوب والدلالة لما لجئوا لعامل لفظي مقدر، فمعنى الإلزام المقصود من "التحذير والإغراء" يقتضي عبارة موجزة تفي بغرض المتكلم، فيكتفى بذكر ما يراد التحذير منه، فلا يذكر معه فعل، والأمر يعود إلى القصد إليه والمعنى والمقام.
* الأولى في المنادى أنه ليس أثرًا لتسليط عامل لفظي عليه، وإنما الأولى نصبه بعامل معنوي "القصد إليه" لأن مثل هذه الأسماء لا تحتاج للإخبار عن فاعلها ولا إلى فعل، بل تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق.
* في القول بالعامل المعنوي "القصد إليه" حفاظ على الأسلوب وبعد عن التأويل الذي هو خلاف الأصل، وفيه الأخذ بظاهر النص الذي هو الأصل.

**المصادر والمراجع**

* إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (ت 1382هـ - 1962م) الطبعة الثانية (1413هـ - 1992م) القاهرة.
* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق:   
  د/ رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى (1418هـ - 1998م).
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
* البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د/ زكريا عبد المجيد النوتي، د/ أحمد النجولي الجمل، قرظه: أ.د/ عبد الحي الغرماوي، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (1413هـ - 1993م)، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية، 1411هـ -بيروت.
* تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (1427هـ - 2006م).
* تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده لشوقي ضيف، دار المعارف –القاهرة (1986م).
* الجمل في النحو لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى (1404هـ - 1984م).
* الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية –دار الكتب المصورة.
* دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح –الكويت (1980م).
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف/ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم –دمشق.
* الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي أبي عباس أحمد بن عبد الرحمن، تحقيق: د/ شوقي ضيف، ط (3)، دار المعارف –مصر (1982م).
* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية –لبنان- الطبعة الأولى (1421هـ - 2000م).
* شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: أ.د/ يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية (1996م).
* شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب –بيروت.
* في تحليل لغة الشعر لخليل عمايرة، التواصل اللساني –المغرب-فاس- المجلد السادس، العدد (1، 2).
* قضايا نحوية للدكتور/ مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، المجمع الثقافي –أبو ظبي (2003م).
* كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: أ. عبد السلام هارون، دار الجيل –بيروت- الطبعة الأولى (1411هـ - 1991م).
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمود عوض، شارك في تحقيقه: أ. فتحي عبد الرحمن حجازي، الطبعة الأولى (1418هـ - 1998م).
* اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان، طبعة 1994م.
* معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة (1403ه – 1983م).
* معاني النحو للدكتور/ فاضل السامرائي – دار الفكر – الطبعة الأولى (1420هـ - 2000م).
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (1411هـ - 1991م).
* مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير) للإمام فخر الدين، الطبعة الأولى (1401هـ - 1981م)، دار الفكر.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا، أ.د/ سليمان بن إبراهيم العايد، أ.د/ السيد تقي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (1428هـ - 2007م).
* المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة –القاهرة (1415هـ - 1994م).
* نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، حققه وعلق عليه الشيخ/ عادل عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية –بيروت-لبنان- الطبعة الأولى (1412هـ - 1992م).
* النحو العربي "أحكام ومعان" لفاضل السامرائي.
* النحو العربي "نقد وبناء" لإبراهيم السامرائي، دار صادر –بغداد (1998م).
* النحو العربي "نقد وتوجيه" لمهدي المخزومي، الطبعة الأولى، دار الرائد العربي –بيروت (1986م).
* النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمدشمس الدين، دار الكتب العلمية –بيروت-لبنان- الطبعة الأولى (1418هـ - 1998م).

**References :**

- 'iihya' alnahw li'iibrahim mustafaa (t 1382hi - 1962ma) altabeat althaania (1413h - 1992m) alqahirati.

- artishaf aldarb min lisan alearab li'abi hayaan al'andalsi, tahqiqu: da/ rajab euthman muhamada, ramadan eabd altawabi, altabeat al'uwlaa (1418h - 1998ma).

- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn li'abi albarakat al'anbari, wamaeah alaintisaf min al'iinsaf lilshaykhi/ muhamad muhi aldiyn eabd alhamidi, dar 'iihya' alturath alearabii.

- albahr almuhit li'abi hayaan al'andalsi, dirasat watahqiq wataeliqi: alshaykh/ eadil 'ahmad eabd almawjud, alshaykhu/ eali muhamad mueawada, sharak fi tahqiqihi: du/ zakariaa eabd almajid alnuwti, du/ 'ahmad alnajuli aljuml, qarzahu: 'a.du/ eabd alhayi algharmawi, dar alkutub aleilmiat -birut- lubnan, altabeat al'uwlaa (1413h - 1993m), tabeat dar 'iihya' altarathi, altabeat althaaniati, 1411h -birut.

- tafsir alqurtubii (aljamie li'ahkam alquran alkarim walmubin lima tadamanuh min alsunat way alfirqan) li'abi eabd allah muhamad bin 'ahmad bin 'abi bakr alqurtubi, tahqiqu: da/ eabd allah bin eabd almuhsin alturki, muasasat alrisalati, altabeat al'uwlaa (1427h - 2006ma).

- taysir alnahw altaelimiu qdyman whdythan mae nahj tajdidih lishawqi dayfa, dar almaearif -alqahira (1986mi).

- aljamal fi alnahw lieabd alrahman bin 'iishaq alzajaji, haqaqah da/ eali twfiq alhamdu, muasasat alrisalati, dar al'amla, altabeat al'uwlaa (1404h - 1984ma).

- alkhasayis li'abi alfath euthman bin jini, tahqiqu: muhamad eali alnajar, almaktabat aleilmiat -dar alkutub almusawarati.

- dirasat naqdiat fi alnahw alearabii lieabd alrahman 'ayubi, muasasat alsabah -alkuayt (1980ma).

- aldr almasuwn fi eulum alkitaab almaknuna, talifu/ 'ahmad bin yusif almaeruf bialsamayn alhalbi, tahqiq du/ 'ahmad muhamad alkharati, dar alqalam -dimashqu.

- alradi ealaa alnahat liabn muda' alqurtubii 'abi eabaas 'ahmad bin eabd alrahman, tahqiqu: da/ shawqi dayfa, t (3), dar almaearif -misr (1982ma).

- sharh altasrih ealaa altawdih 'aw altasrih bimadmun altawdih fi alnuhu, tahqiqu: muhamad basil euyun alsuwdi, dar alkutub aleilmiat -lubnan- altabeat al'uwlaa (1421h - 2000ma).

- sharah kafiat abn alhajib lilradi, tahqiqu: 'a.du/ yusif hasan eumr, altabeat althaania (1996ma).

- sharah almufasal liabn yaeish, ealam alkutub -birut.

- fi tahlil lughat alshier likhalil eimayrata, altawasul allisaniu -almaghribi-fas- almujalad alsaadisi, aleadad (1, 2).

- qadaya nahwiat lildukturu/ mahdi almakhzumi, altabeat al'uwlaa, almajamae althaqafiu -'abu zabi (2003ma).

- ktab sibwih li'abi bashar eamrw bin euthman bin qanbar, tahqiq washarha: 'a. eabd alsalam harun, dar aljil -birut- altabeat al'uwlaa (1411h - 1991ma).

- alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzil waeuyun al'aqawil fi wujuh altaawil lilzamakhshari, tahqiqu: alshaykh/ eadil 'ahmad eabd almawjud, alshaykhu/ eali mahmud eawad, sharak fi tahqiqihi: 'a. fathi eabd alrahman hijazy, altabeat al'uwlaa (1418h - 1998ma).

- allughat alearabiat maenaha wamubnaha lildukturu/ tamaam hasan, tabeat 1994m.

- maeani alquran lilfara'i, ealam alkutub, altabeat althaalitha (1403h - 1983mi).

- maeani alnahw lildukturu/ fadil alsaamaraayiyi - dar alfikr - altabeat al'uwlaa (1420h - 2000ma).

- maghni allabib ean kutub al'aearib liabn hisham al'ansarii (761ha), tahqiqu: muhamad muhi aldiyn eabd alhamidi, almaktabat aleasriat - sayda - bayrut (1411h - 1991mi).

- mafatih alghayb (tafsir alfakhr alraazii almashhur bialtafsir alkabiri) lil'iimam fakhr aldiyn, altabeat al'uwlaa (1401h - 1981ma), dar alfikri.

- almaqasid alshaafiat fi sharh alkhulasat alkafiat lil'iimam 'abi 'iishaq alshaatibi, tahqiq 'a.du/ muhamad 'iibrahim albanaa, 'a.da/ sulayman bin 'iibrahim aleayid, 'a.di/ alsayid taqi, jamieat 'um alquraa, altabeat al'uwlaa (1428h - 2007ma).

- almuqtadab lilmubaradi, tahqiqu: muhamad eabd alkhaliq eadimat -alqahira (1415h - 1994mi).

- natayij alfikr fi alnahw li'abi alqasim alsuhayli, haqaqah waealaq ealayh alshaykhu/ eadil eabd almawjud, alshaykhu/ eali muhamad mueawad, dar alkutub aleilmiat -birut-lubnan- altabeat al'uwlaa (1412h - 1992ma).

- alnahw alearabiu "'ahkam wamueani" lifadil alsaamaraayiy.

- alnahw alearabii "naqd wabana'a" li'iibrahim alsaamaraayiy, dar sadir -baghdad (1998ma).

- alnahw alearabiu "naqd watawjihi" limahdii almakhzumi, altabeat al'uwlaa, dar alraayid alearabii -birut (1986ma).

- alnahw alwafi mae rabtih bial'asalib alrafieat walhayaat allughawiat almutajadidati, talifu: eabaas hasan, altabeat althaalithata, dar almaearif bimasra.

- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamie lilsuyuti, tahqiqu: 'ahmadashamis aldiyn, dar alkutub aleilmiat -birut-lubnan- altabeat al'uwlaa (1418h - 1998ma).

1. () الخصائص 1/110. [↑](#footnote-ref-2)
2. () الهمع 2/32. [↑](#footnote-ref-3)
3. () ينظر: الكتاب 1/81، الإنصاف 1/82، المقاصد الشافية 3/65، التصريح 1/442. [↑](#footnote-ref-4)
4. () ينظر: نتائج الفكر 336، 337. [↑](#footnote-ref-5)
5. () النحو العربي نقد وتوجيه 172، 173. [↑](#footnote-ref-6)
6. () معاني النحو لفاضل السامرائي 2/127. [↑](#footnote-ref-7)
7. () ينظر: الرد على النحاة 121، إحياء النحو لإبراهيم مصطفى 151، قضايا نحوية لمهدي المخزومي 176، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع منهج تجديده لشوقي ضيف 117، النحو العربي نقد وبناء لإبراهيم السامرائي 97، معاني النحو لفاضل السامرائي 2/127. [↑](#footnote-ref-8)
8. () الارتشاف 5/2247، التصريح 2/269. [↑](#footnote-ref-9)
9. () الفخر نحو: عليَّ أيُّها الجواد يعتمد الفقير"، والتواضع نحو: "إني أيُّها العبد فقير إلى عفو الله"، والزيادة في البيان نحو: "نحن العربَ أقرى الناس للضيف"، والمدح والتعظيم نحو: "الحمد لله الحميد"، والشتم والهجاء نحو "أتاني زيد الفاسق الخبيث"، والترحم نحو: "مررت به المسكين". (الكتاب 2/74: 77، التصريح 2/268، النحو الوافي 4/120). [↑](#footnote-ref-10)
10. () الجمل للزجاجي 260. [↑](#footnote-ref-11)
11. () في تحليل لغة الشعر 41. [↑](#footnote-ref-12)
12. () اللغة العربية معناها ومبناها 200. [↑](#footnote-ref-13)
13. () الكتاب 275، 276. [↑](#footnote-ref-14)
14. () شرح المفصل 2/25. [↑](#footnote-ref-15)
15. () البحر المحيط 1/288. [↑](#footnote-ref-16)
16. () شرح الكافية 1/483. [↑](#footnote-ref-17)
17. () الشمس (13). [↑](#footnote-ref-18)
18. () ينظر: معاني القرآن للفراء 3/268، الكشاف 6/384، الجامع لأحكام القرآن 22/317، البحر المحيط 8/476، الدر المصون 11/24. [↑](#footnote-ref-19)
19. () مفاتيح الغيب 31/196. [↑](#footnote-ref-20)
20. () النحو العربي نقد وتوجيه 213. [↑](#footnote-ref-21)
21. () النور (17). [↑](#footnote-ref-22)
22. () هود (46). [↑](#footnote-ref-23)
23. () النساء (1). [↑](#footnote-ref-24)
24. () آل عمران (32). [↑](#footnote-ref-25)
25. () النحو العربي أحكام ومعان لفاضل السامرائي 418: 421. [↑](#footnote-ref-26)
26. () ينظر: الكتاب 2/182، 183، المقتضب 4/202، مغني اللبيب 2/686. [↑](#footnote-ref-27)
27. () الكتاب 1/291. [↑](#footnote-ref-28)
28. () الخصائص 1/186. [↑](#footnote-ref-29)
29. () الخصائص 2/277. [↑](#footnote-ref-30)
30. () ينظر: الارتشاف 4/179، 180، الهمع 3/24. [↑](#footnote-ref-31)
31. () ينظر: شرح الكافية 2/346، 347، الهمع 3/24. [↑](#footnote-ref-32)
32. () الهمع 3/24. [↑](#footnote-ref-33)
33. () نتائج الفكر 1/61. [↑](#footnote-ref-34)
34. () الهمع 3/23. [↑](#footnote-ref-35)
35. () الرد على النحاة 89، 90. [↑](#footnote-ref-36)
36. () دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب 129، النحو العربي نقد وتوجيه 304. [↑](#footnote-ref-37)
37. () اللغة العربية معناها ومبناها 219. [↑](#footnote-ref-38)
38. () ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: 303 [↑](#footnote-ref-39)